جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

المتطلبات الضرورية لإعداد رجل الشرطة في ضوء مفهوم الشرطة الاجتماعية

أ.د. محمد خالد حربه

٢٠٠٦

المتطلبات الضرورية لإعداد رجل الشرطة في ضوء مفهوم الشرطة المجتمعية

أ. د. محمد خالد حربه

١ . واقع الشرطة النظامية والتحديات الأمنية الراهنة

لا يزال هناك مفهوم تقليدي لدى المواطنين، وخاصة في بلداننا العربية، أن رجل الشرطة هو وحده المسؤول عن حماية الأنفس والأموال، أي أنه هو الذي يجب أن يتحمل مسؤولية الأمن. وهذا الأمر هو ما يجعله (أي رجل الشرطة) في مواجهة مباشرة مع المواطنين، ومع كافة الأجهزة العدلية.

بل إن رجل الشرطة يكون تحت مراقبة مستمرة لأداء عمله وللاساليب التي يتبعها لتنفيذ مهمته، وحتى مراقبة مسلكه خارج أوقات عمله.

وبحكم أن رجل الشرطة إنما يعمل في نطاق ما تحدده له أنظمة ولوائح الشرطة في كل دولة، والتي تأتي في أولوياتها منع الجريمة أو اكتشافها في حال وقوعها، والقبض على المجرمين لتقديمهم مع الأدلة الجرمية إلى العدالة، وبحكم أن رجل الشرطة مسؤول أيضاً عن إنفاذ القانون، فإن مهامه هذه تجعله دائماً في تصادم مع أشخاص أو جهات متعددة من جمهور المواطنين.

ويتميز أفراد الشرطة النظامية في أغلب الدول العربية إن لم نقل فيها كافة، أنهم رجال قد تخصصوا في المهنة الشرطية، بل هم أفراد تربوا على أساليب سلوكية معينة، وتمثل ثقافتهم وأساليب عملهم، مفهوماً، عرف ولا يزال «بالعقلية الشرطية»، وهو ما جعل كافة أعمال الشرطة في الوسط الاجتماعي مرتبطة بهذا المفهوم.

وواقع الأمر، فإن الشرطة النظامية، أو ما تسمى في بعض الدول بالشرطة المدنية، ما هي إلا فصيل مسلح من فصائل القوات المسلحة في الدولة، تكفلت بحفظ الأمن الداخلي والنظام العام.

إن هذه الثقافة وتلك الأساليب التي تربت عليها الشرطة خلال عقود من الزمن، أسهمت في عزل رجال الشرطة عن المجتمع الذي كان من الأفضل أن تبقى جزءاً منه، تتعرف على همومه وتشركه في مسؤولية الأمن ومسؤولية تطبيق النظام العام.

أكثر من ذلك، فقد جرت العادة، أن تقيم القيادات الشرطية مساكن معزولة، تكون على شكل مجمعات بعيدة، إلى حد ما عن المدن لإسكان الشرطة، وذلك بهدف سهولة استدعائهم في حالات الطوارئ، أو بهدف تأمين مساكن رخيصة لهم والتقليل من معاناتهم في إيجاد منازل داخل المدن تتناسب وأجورهم.

والنتيجة أن هذا الإجراء أبعد رجل الشرطة عن المجتمع، إذ وجد نفسه معزولاً عنه بدلاً من أن يكون في وسط هذا المجتمع، يتعامل معه ويتفاعل معه.

إن شرطة اليوم مطالبة بأن تلعب دوراً على الساحة الاجتماعية حتى تقترب أكثر من المواطنين وتقوي علاقاتها معهم، وهذه النشاطات الاجتماعية ستقربها من الجمهور الذي تحتاج إليه، ليتعاون معها ويثق بها ويمدّها بالمعلومات التي لا غنى عنها في اكتشاف الجريمة والتصدي لها قبل وقوعها [1].

وكلمة الفصل في هذا الموضوع، تقودنا إلى القول، دون الخوف من الوقوع في الخطأ، أي أن الاسلوب التقليدي الذي تعوّد عليه رجال الشرطة، لم يعد نافعاً في مكافحة الجريمة، وإن تزايد الجريمة وتنوع أشكالها وعبورها الحدود واستخدامها أحدث التقنيات التي ابتكرها العلم، وخاصة في عالم الاتصالات والمواصلات، يجب أن يكون كافياً لإقناع رجال الشرطة، قيادة وقواعد، مدرّبين

(١) عباس أبوشامة، شرطة المجتمع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ومتدرّبين، في البحث عن أسلوب جديد يجسر الهوة بين الشرطة والمجتمع، وأن تسعى هذه الشرطة بكل ما تملك إلى تقديم الخدمات الاجتماعية التي تقرّبها من الجمهور الذي تعيش في وسطه، وهو في الحقيقة أمر كانت قد بدأت الشرطة بالفعل بتطبيق بعض من مظاهره منذ زمن ليس بالقصير.

وما دام موضوع بحثنا هو: المتطلبات الضرورية لإعداد رجل الشرطة في ضوء مفهوم الشرطة المجتمعية، وهو موضوع سنحاول أن نفصل به لاحقاً، بقدر ما يتسع المجال في هذا البحث، فإننا نرى أنه من الضرورة بمكان أن نتعرف أولاً على أهم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الشرطة النظامية اليوم للجمهور الذي تعمل على حفظ أمنه وتتعامل مع متطلباته.

١ .١ الشرطة النظامية والخدمات الاجتماعية

لقد أدركت الشرطة النظامية، ومنها الشرطة العربية، ومن خلال الممارسة، أنها لن تستطيع أن تحقق الأمن في المجتمع، إلاّ إذا اقتربت من الجمهور الذي تعيش فيه وتعمل على تحقيق أمنه. لذلك بدأت تقدم بعض الخدمات الاجتماعية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهمومه، بهدف التقرب منه، وساعية في الوقت نفسه إلى أن تدخل عملها في وسطه الاجتماعي.

وكأمثلة عن هذه الخدمات نورد ما يلي:

١ .١ .١ أعمال النجدة

تقوم الشرطة بخدمة المواطنين من خلال أعمال النجدة عند الطلب، حيث يكون هناك رقم هاتف معروف، ومؤلف من ثلاثة أرقام فقط، لسهولة الاتصال به، وتتواجد شرطة النجدة على مدى الأربع والعشرين

ساعة للاستجابة لطلب المواطنين في أي طارئ أمني، بل وحتى اجتماعي، حيث تقوم الشرطة بإيصال مريض إلى المشفى أو إسعاف مصاب في حادث سير أو حادث حريق أو غير ذلك.

١ .١ .٢ حماية الآداب العامة

تقوم الشرطة بحماية الآداب العامة، حتى قبل وقوع الجريمة، وذلك بتخصيص وحدات لحماية الآداب العامة، وأيضاً التبصير بمواقع الزلل الأخلاقي.

١ .١ .٣ حماية الأحداث من الانحراف

وذلك بالتدخل في بعض الحالات التي لا تشكل جريمة، ولكن هناك خوفاً من انزلاق الحدث نحو الجريمة، فيتم تدخل الشرطة، والأخذ بيده، ومساعدة والديه للعودة إلى جادة الصواب. وقد يكون ذلك في شكل زيارات لمنزل الحدث والمدرسة لتتبع سلوكه وذلك بموافقة الطرفين.

١ .١ .٤ الرعاية اللاحقة للسجناء

وهذا دور اجتماعي، يقوم به عادة ضباط الرعاية الاجتماعية، ويمكن لهؤلاء الضباط، أو المرشدين الاجتماعيين الذين يعملون معهم أحياناً، مساعدة بعض من أنهوا أحكامهم من السجناء في إيجاد أعمال لهم أو مساعدتهم في الحصول على التراخيص اللازمة للمباشرة بعمل شريف يعيشون منه.

١ .١ .٥ خدمات إنسانية أخرى

هناك مجال واسع للخدمات الاجتماعية والإنسانية التي تقوم بها الشرطة اليوم، كحالات الكوارث والنكبات، ليس بالمواساة فقط ولكن بالإسعاف وتقديم يد العون.

إن ما تمت الإشارة إليه آنفاً، أي ما تمّ ذكره من خدمات اجتماعية تقوم بها الشرطة، ليس إلا برهاناً أردنا التدليل به؛ كيف تحاول الشرطة تطوير واجباتها وذلك بالخروج من دائرة عملها التقليدي الصارم في مكافحة الجريمة وتطبيق نصّ القانون، وكيف بدأت اليوم تخطو خطوات ملموسة في ساحات اجتماعية تقرّبها من المواطنين، وذلك حتى تُشعر هؤلاء المواطنين، أن الشرطة تقوم بمهام اجتماعية في خدمتهم، وليس فقط تطبيق القانون. وهذا من شأنه أن يقرّب الشقة بين الشرطة والجمهور كلما توغلت أكثر في هذا الجانب الاجتماعي.

ويلاحظ اليوم أن بعضاً من الشرطة العربية، أصبحت غنية بهذه التجارب، حيث خرجت بعض قوات هذه الشرطة العربية من محيط واجباتها التقليدية إلى رحاب مجالات اجتماعية واسعة. بل أصبح لها أساليب متجددةٌ ومُحدَّثة جداً في العمل الاجتماعي.

والشرطة اليوم وهي تسعى للخروج من نطاق الواجبات التقليدية إلى نطاق اجتماعي أوسع، يقرّبها أكثر من الجمهور، نجد أن لها من خلال عملها التقليديّ بعض السلطات التقديرية التي من خلالها تقوم بالتصرّف فيما يصادفها من أحداث، إذ تقوم بوزن الجوانب الاجتماعية والظروف المحيطة، لتجد قرارات قد تخرج بها من القرارات الجامدة في اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة.

فما هي هذه السلطات التقديرية التي تتمتع بها الشرطة النظامية ؟.

ـ السلطة التقديرية لرجل الشرطة النظامية

الشرطة النظامية، بحكم كونها ضابطة عدلية تعاون النائب العام القضائي في حال حضوره، لها صلاحيات النائب العام نفسه في حال غيابه، فهي في هذه الحالة تتمتع بسلطة تقديرية واسعة في اتخاذ الإجراءات القانونية.

وإن السلطة التقديرية لرجل الشرطة، هي سلطة مهمة، سواء نص عليها القانون أو النظام أم لم ينص. وهذه السلطة هي نتاج للحكمة المهنية الشرطية؛ حيث رجل الشرطة كباقي العاملين في إدارة العدالة الجنائية، له مجال واسع للتحرك والخيار بين عدّة خيارات عمل تمكنه من اتخاذ إجراءات عند وقوع مخالفة، أو عدم اتخاذ أي إجراء، والاكتفاء بإنذار أو عدم إعطاء إنذار وترك الأمر. وهذا يدخل أيضاً في مجال العلاقات العامة مع الجمهور.

وفي كثير من الأحوال، فإن القانون هو الذي ينص على السلطة التقديرية لرجل الشرطة، وهذا يعطيه مجالاً لاختيار الإجراء المناسب؛ بين اتخاذ إجراء من عدمه.

هذه السلطة التقديرية ممنوحة أيضاً للقضاء، في الخيار بين العقوبة المناسبة لمن تمت إدانتهم في جريمة واحدة.

كذلك هناك سلطة تقديرية للمسؤولين في السجون، لاختيار نوع المعاملة لكلّ سجين، وللتوصية بالإفراج عنه قبل انتهاء مدة الحكم عليه.

لذلك فإن النظام العام العدلي، يترك لهؤلاء مسؤولية تقدير التصرّف، حسب الحالة التي تصادفه، وهناك يصبح الحكم في تصرّف رجل الشرطة أو رجل القضاء، هو ضميره فقط عند اختيار الإجراء المناسب.

وفي بعض الحالات قد لا يوجد نص قانوني صريح يسمح لرجل الشرطة باستعمال السلطة التقديرية؛ كأن يكون القانون صامتاً في هذه الحالة؛ ولكن برغم ذلك، فإنّ العرْف يسمح لرجل الشرطة باستعمال سلطته التقديرية، وذلك من خلال العلاقة الحسنة بينه وبين الجمهور، حيث يسمح له أن يخفف من الإجراءات الجنائية المتعددة المكلفة في أمور ربما تكون تافهة، أو أن يكون السير فيها يقتضي مبالغ مالية قيمتها أكثر من قيمة موضوع الجرم نفسه، لذلك فإن الصالح العام هو الذي يتحكم في اتخاذ الإجراءات التي لا تخدم المصلحة العامة.

والشرطة عادة في استعمالها لهذه السلطة تختلف أيضاً من رجل شرطة إلى آخر، وذلك اعتماداً على تقدير الشرطي الفرد في مكان الحادث. لذلك فإن هنالك احتمال الخطأ في قرار رجل الشرطة وهو يستعمل هذه السلطة التقديرية، ولكنه خطأ محسوب الأخطار في أغلب الأحيان.

إن السلطة التقديرية ومساهمة الشرطة في أعمال اجتماعية وسط المجتمع، كما هو مشار إليه سابقاً، هي من قبيل النشاط الذي يتطلب من رجال الشرطة النظامية التعرف أكثر إلى المجتمع، وإلى نفوس المواطنين، وتجعل رجل الشرطة مرشحاً ومؤهلاً لخوض المزيد من التجارب في العمل الاجتماعي، وذلك بتوسيع عمله وسط المجتمع المحلّي، والقيام بدور أكثر فعالية وذلك بإشراك المواطن نفسه في العمل الأمني، بهدف إخراج الشرطة من عزلتها لتبدأ مرحلة ما اصطلح على تسميتها بمرحلة الشرطة المجتمعية.

ـ ما هي الشرطة المجتمعية؟ الفكرة والمفهوم

جاءت فكرة الشرطة المجتمعية نتيجة تطور أفكار الوقاية من الجريمة وقبولها من طرف رجال الأمن في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وكذلك نتيجة للتغيرات الهيكلية التي تحدث باستمرار في مجال عمل الشرطة.

هذه الهيكلية التي وصلت اليوم إلى اعتماد سياسة الوقاية إلى جانب سياسة الردع لمواجهة الجريمة.

لقد ازدادت أهمية الشرطة المجتمعية، بعد إدراك أهمية العلاقة العضوية بين الشرطة والمجتمع، حيث بدأت أجهزة الشرطة تعنى باكتشاف العلاقة المتبادلة بين مؤسسات الشرطة والمؤسسات الأخرى، كالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها، والتي يتكون منها البناء الاجتماعي[1].

لقد بدأت الشرطة النظامية تدرك أن أي تغير في مؤسسات المجتمع لابد من أن يترك آثاره وانعكاساته على تركيب ووظائف المؤسسات الشرطية. وهذا يعني أن هناك مهنية شرطية تتكامل وتتساند مع وظائف المؤسسات الاجتماعية الأخرى. وإنه، لمن نافلة القول، أن نذكر أن هذه المهنية الشرطية إنما بنيت على مجموعة من القيم والمبادئ التي تعزّز التعاون ما بين النظام الشرطي والأنظمة الأخرى، وأن أيّ خلل في المهنية الشرطية، أو طبيعة العلاقات مع المجتمع لابدّ وأن ينعكس سلباً على مؤسسة الشرطة والمؤسسات الأخرى.

---

(١) عبدالعزيز الخزاعلة، الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص٢٨.

وبذلك فإن ما يهدف إليه ميدان الشرطة الاجتماعية، كنظام اجتماعي، أي بوصفه مجموع المؤسسات النظامية، ليس إلا إشباع حاجات الناس في المحافظة على الأمن والطمأنينة، وعليه فإن موضوع العلاقة التبادلية بين جهاز الشرطة والمجتمع أمر بالغ الأهمية، حيث تصبح تصورات أفراد المجتمع لمكانة رجل الشرطة والأدوار التي يقوم بها من القضايا الأساسية في هذا الموضوع.

إن الشرطة المجتمعية تعتمد في وجودها وتطورها على المجتمع، فالمجتمع هو الذي يرفدها بالطاقات والموارد البشرية، ويخصص لها ما تحتاج إليه من أموال ومعدات تكنولوجية وكفاءات. كذلك يزوّد المجتمع أفراد الشرطة بالقيم والمعتقدات والأخلاق التي توحّدهم، وتزيل الخلافات والانقسامات التي تحدث بينهم لتمكينهم من تحقيق أهدافهم القريبة والبعيدة.

ومن جانبها تؤدي الشرطة الكثير من الوظائف الأساسية للمجتمع. فهي التي تصون أمنه واستقراره، وعليه فإن العلاقة متبادلة ما بين الشرطة ومؤسساتها المختلفة من جهة، والمؤسسات السياسية والاقتصادية والأسرية والتعليمية المختلفة من جهة أخرى، لذلك فإن أي تغير على جهاز الشرطة، كتغيير حجمها أو إيديولوجيتها أو سياساتها أو أحكامها أو أنظمتها أو معداتها التكنولوجية، لابد أن يؤثر في المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي سبق ذكرها.

وهنا لابد أن نقف عند أمر بالغ الأهمية أيضاً وهو أن السلطة التي تتمتع بها الشرطة، إنما هي سلطة وضعت في يدها، ليس لحمايتها، وإنما هي لحماية المجتمع من شرور الإجرام، وإنّ اتخاذ هذه السلطة من قبل الشرطة

وسيلة للطغيان والاستبداد أو الكبرياء أو الاستعلاء على الناس هو جريمة في حد ذاته، بل هو تحويل هذه السلطة من خدمة الأمن إلى خدمة الجريمة[1].

وإن ثقة الناس بالشرطة هي مصدر سلطتها، وليست السلطة هي مصدر ثقة الناس بها.

وإن شرعية الشرطة واستمرار وجودها، شأنها في ذلك شأن كافة أجهزة الدولة، يكمن في قيامها بدورها المرسوم لخدمة المجتمع، وبالتالي فإنها تُعرّض هذه الشرعية للتساؤل إذا ما تراخت في القيام بواجبها أو إذا ما اساءت استخدام ما لها من سلطات، ضاربة بذلك مصالح الأفراد وحرياتهم عرض الحائط.

من هنا يتضح أن لعلاقة الشرطة بالمجتمع جانبين[2]:

الأول: هو الجانب الإيجابي ويتمثل في حسن أداء الشرطة لوظيفتها.

الثاني: هو الجانب السلبي، ويتمثل في استغلال ما لها من سلطات حفاظاً على حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم. فرجل الشرطة هو قبل كل شيء فرد عادي من أفراد المجتمع، وترسيخ العلاقة الإيجابية بينه وبين المواطن تتوقف على مقدار فهم رجل الشرطة لهذه الحقيقة، وتجاوب أفراد المجتمع معه في أدائه لوظيفته وإحساسهم بما يقدمه لهم من خدمات دون تجاوز يؤذي حرياتهم الفردية وكرامتهم.

وإن الدور الجديد لرجل الشرطة لم يعد يقتصر على أداء الوظيفة التقليدية في منع الجرائم وتعقّب المجرمين فقط، وإنما امتد ليشمل كفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة المجالات.

---

(١) الخزاعلة، نفس المصدر السابق، ص٣٠.

(٢) الخزاعلة، نفس المصدر السابق، ص٣١.

وإن أجهزة الشرطة لم تعد تستطيع أن تعيش بمعزل عن التيارات أو الظواهر أو الاتجاهات الاجتماعية في الدولة، وإن رجالها لم يعودوا قادرين على الانفراد بأنفسهم بعيداً عن الشعب.

ولذلك يخطئ خطأً فادحاً من يتصور أن اندماج الشرطة في المجتمع، واستمرار اتصال رجالها بفئاته، وإقامة علاقات تبادلية معه، ربما يسقط هيبة الشرطة لدى الجمهور أو يصرفها عن أداء واجباتها التقليدية في مكافحة الجريمة وحماية الأمن؛ وهذا لا يعني أبداً، الاستغناء عن الأجهزة الشرطية المختصة، أو بمثابة التدخل في أعمالها.

وكذلك لابد من إيضاح أن كل الأجهزة الاجتماعية الخدمية لا تستطيع الاستغناء عن خدمات الشرطة لها، ولا تستطيع المضيّ في عملها لتحقيق أغراضها إلا بمساندة الشرطة لها في كثير من أوجه نشاطها.

١ .٢ الشرطة العربية والعمل من داخل المجتمع

لم يعد مطلوباً من رجل الشرطة العربي القيام بواجباته التقليدية فحسب، وإنما الدخول في مجالات جديدة تتخطّى النظم والقوانين التقليدية الخاصة بأسلوب عمله. وهذه المجالات تمثل ساحات رحبة لأداء العمل من داخل المجتمع ووسط أفراده، وهي توثيق علاقاته مع المواطنين الذين يخدمهم.

وربما تجد الشرطة العربية نفسها غير قادرة تماماً على الوفاء بكل التزاماتها بدرجة عالية من الكفاءة بدون مساعدة المواطنين، فإن المطلوب منها اقتحام ساحات اجتماعية عديدة، تجعل رجل الشرطة العربي أكثر التصاقاً بالمواطنين.

ولقد أصبح المطلوب من رجل الشرطة العربي هذا، دوراً اجتماعياً أكبر في تقديم المساعدة في حالات هي خارج نطاق الواجب التقليدي له، وما عليه إلا أن يندمج أكثر وسط المجتمع الذي يعيش فيه، ولا يعزل نفسه بعيداً في معسكرات أو مساكن تعزز انعزاله عن المجتمع.

ولابدَّ له أيضاً «أي رجل الشرطة العربي» من أن يشارك في المنتديات والجمعيات الرياضية والخيرية والاجتماعية، وأن يدخل في عضوية أو مجالس إدارات الأندية واللجان الاجتماعية المختلفة، وعليه أن يكون كذلك عضواً فعّالاً في لجان الحيّ أو المنطقة، ليتعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والدينية والخيرية لهذا الحي أو تلك المنطقة التي يعمل فيها.

كما أن عليه أن يقوم بخدمات اجتماعية وشبابية متعددة تجاه المنكوبين وذوي الحاجات الخاصة.

ومع أن المجتمع العربي غني بمثل هذه التجارب، إلا أن المطلوب أكثر من ذلك، بحيث يتم إشراك المجتمع في عمل مكافحة الجريمة، وذلك عن طريق مشاركة هؤلاء الأفراد المختارين في دوريات الشرطة الراجلة والراكبة منها. وكذلك إشراك المواطنين والوجهاء في تكوين اللجان الأمنية الاستشارية، التي تقدم توصياتها للجهاز الشرطي فيما يمكن عملة إزاء ظاهرة إجرامية معينة.

«ذلك أن رجل الشرطة يمكن أن يوقف الحدث الجانح مثلاً أو يوقف متعاطي المخدرات، ولكنه لا يبحث في أسباب هذا الجنوح وأسباب التعاطي. والشرطة تتدخل في تفريق الشغب في الملاعب ولكنها لا تبحث في جذور وأسباب هذا الشغب بينما إذا أدخل في مهامها، معرفة الأسباب، وذلك عن

طريق توصيات اللجان الاستشارية ووجهاء المناطق فإن ذلك سوف يؤدي بالضرورة إلى التقليل من الأفعال الإجرامية بشكل ملحوظ».

إن ما أسلفناه خلال هذه الفقرة، سوف يجعل من رجل الشرطة مفكراً مهنياً يستعمل خياله وإبداعاته للتعرف على المشاكل الاجتماعية التي ربما تؤدي إلى الانحراف، ويعمل بالتعاون مع المواطنين على وضع الحلول لها، ويفعّل ذلك من خلال علاقته بأفراد المجتمع المحليّ، ويكون مرشده في ذلك هو القيم المحليّة أكثر من أن يكون مقيّداً بالقانون واللوائح.

إن عمل الشرطي العربي، في شرطة المجتمع، يجب أن يتجه اليوم نحو الحلول الاجتماعية – التنظيمية للمشاكل التي تؤثر في الصالح العام أكثر من اهتمامه بالمشاكل الفرديّة. إذن فعليه أن يكون في شراكة مع المواطنين في مكافحة الجريمة، وأن يكون هذا العمل مكملاً، لا أن يكون بديلاً للواجبات التقليدية التي تتطلب تنفيذ القوانين.

وإن التحول نحو شرطة المجتمع يعكس الانقلاب والتغير نحو ثقافة شرطة جديدة، وهي تتخذ برنامجاً يسعى إلى تغير مجهودات الشرطة، من رد الفعل على الحوادث الطارئة إلى المبادرة لمنع الجريمة، اشتراكاً مع المواطنين؛ وإن هذه الشراكة تمثل في ظروف المجتمع العربي نجاحاً للعمل الشرطي، عندما يتمكن رجل الشرطة من الإلمام والتعرف أكثر على الاهتمامات المحليّة للمواطنين. وهكذا يصبح المواطن أكثر التصاقاً بالشرطي، وأكثر بوحاً بالمعلومات وتقديم المساعدة والنصح. وهذا يؤدي بحد ذاته إلى المزيد من الثقة والتفاهم المشترك بين الطرفين.

وإن هذه الشراكة التعاونية ستكسر طوق العزلة الاجتماعية للشرطة كما ستزيل التوتَّر في العلاقة بينهما.

وخلاصة القول، إن التحديات الماثلة أمام رجل الشرطة العربي، تفرض عليه العمل لتوجبه العمل الشرطي بصورة أوسع لخدمة المجتمع، وهذا لا يعد تراجعاً عن العمل التقليدي، وإنما الجديد، كما أسلفنا سابقاً، هو المشاركة المجتمعية في العمل الشرطي أكثر من ذي قبل.

لقد كان دور أفراد المجتمع ينحصر في الإبلاغ عن الجريمة إن أرادوا وربما المساعدة في الإرشاد عن المجرم، أو تقديم شهادة في المحكمة. وفي الحالة التقليدية فإن الاتصال المباشر بين الشرطة والجمهور يكون محدوداً في حين توجيه العمل الشرطي لخدمة المجتمع يقوم أساساً على الاستفادة من قيم العمل الشرطي الإيجابية.

إن المواجهة الحالية للتحديات الأمنية التي تقابلها الشرطة العربية في القرن الحادي والعشرين، تتطلب أساليب جديدة، تكمن في المشاركة الشعبية في العمل الشرطي على نحو فعّال ومستمر.

إن أسلوب شرطة المجتمع هو حقاً أسلوب يستجيب للتحديات التي تواجهها الشرطة العربية، حيث يتطلب الأمر تضافر كافة القوى في التصدّي لما هو قادم، وليس ترك الأمر فقط للجهاز الرسمي للدولة وهو الشرطة.

إن الشراكة مع المجتمع من شأنها العمل على حل المشكلات، بعد التعرف عليها اجتماعياً واحتوائها قبل انفجارها، كما أن هذه الشراكة تساعد على جمع المعلومات بطريقة اختيارية وتطوعيّة في زمن أصبحت المعلومات عسيرة المنال، وذلك لقلة المصادر التقليدية للمعلومات الشرطية في السابق.

وإنّ هناك العديد من المسوغات لمبدأ العمل الشرطي في داخل المجتمع ومنها:

١ ـ تشير الإحصاءات الجنائية والتحديات الأمنية الماثلة إلى زيادة في الجرائم المستحدثة، وأحد التفسيرات لذلك، هو أن الشرطة بطريقتها التقليدية القانونية، لم تعد قادرة على مواجهة التحديات الأمنية بشكل فعال، كما أن الشرطة من جانب آخر تشكو النقص في الكوادر البشرية وقلة التأهيل والتدريب في ظروف التحديات الجديدة، وكذلك تكون دائماً في نقص في الموارد المادية، لذلك فإن الشرطة تحتاج إلى إمداد من أفراد المجتمع عامة وتكاتف للوقوف أمام التحديات.

٢ ـ رغم ما يمثله القرن الحادي والعشرون من تحديات شتى للشرطة العربية، فإن الشرطة تعاني من عزلة اجتماعية بصورة أو أخرى، إذ يندر اختلاط أفراد الشرطة بأفراد المجتمع، في وقت أصبحت المعلومات متاحة لكل فرد من أفراد المجتمع تقريباً. هذه العزلة لا تساعد الشرطة على أداء عملها بالشكل المطلوب، مما يستدعي تعاونها مع أفراد المجتمع، الأمر الذي يستوجب إزالة هذه الجفوة بين الطرفين، ويدعو إلى المزيد من التعاون بينهما[1].

٣ ـ إن الشرطة بصفة عامة لا تستطيع القيام بفعالية تامة بمهام الأمن في ظل التحديات الأمنية الراهنة، إلا بمشاركة ومعاونة المواطنين بصورة أو أخرى، وإن نجاح العمل الأمني يعتمد إلى حد كبير على التعاون بين الشرطة والجمهور.

---

(١) عباس أبوشامة، تحديات رجل الأمن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمية، ٢٠٠٣، ص٨٦.

٤ ـ إن مهام شرطة العالم اليوم، لم تعد تنحصر في التدخل بعد حدوث الجريمة، بل أصبحت تشمل مهامها إيقاف محاولة حل المشاكل والنزاعات الاجتماعية قبل استفحالها وبروزها بشكل أعمال وأفعال إجرامية أو عدوانية، وهو ما أمكن الوصول إليه، بإحداث نظام الشرطة المجتمعية، التي يمكن أن تتم من خلال التفاعل مع المواطنين وسكان الأحياء والضواحي الذين يشاركون الشرطة في معرفة مشاكل وهموم السكان، ومحاولة مساعدتهم على حلّها حتّى لا تصل إلى المستوى الجرمي.

١ .٢ .١ المتطلبات الضرورية لرجل شرطة المجتمع

في نظام الشرطة المجتمعية تعيش الشرطة داخل المجتمع ووسط المواطنين وتتخلى عن النظام التقليديّ في التزاماتها بنشاط الشرطة. وهنا يكون العمل المشترك بين الشرطة والمواطنين في الحي، من قبيل المبادرة، لمواجهة أية ظواهر اجتماعية يخشى أن تتطور إلى مشكلة أمنية وليس الانتظار حتى تقع الجريمة. وهنا تستفيد الشرطة من مصادر المعلومات الغنية لدى الجمهور الذي يحصل عليها من المصادر المختلفة في هذا العصر.

وإن العنصر الأساسي هنا هو التأكيد على حل بعض المشكلات بعيداً عن الأسلوب التقليدي للشرطة، والمتمثل في التدخل عند وقوع الحدث. وإن رجل الشرطة هنا يعمل وسط المجتمعات الصغيرة بالتعاون مع أفراد المجتمع المحلي للتعرف على مصادر الإجرام، حيث تقوم هذه المشاركة بالاتصال المنظم مع السكان والسلطات المحلية.

كما يمكن تكوين لجان أمن محلية تعمل من خلال الأجهزة المختصة عبر تقديم الخدمات التي تمنع تفريخ الجريمة قبل نشوء أي نشاطات إجرامية،

وكذلك العمل مع السلطات لمعالجة بعض المشاكل الاجتماعية، وفي مثل هذا المناخ يمكن التعرف إلى المشاكل واكتشافها في وقت مبكر قبل أن تتضخم وتتطلب علاجاً قاسياً.

ومن أمثلة المشاركة هذه:

١ ـ اشتراك المواطنين بالتنسيق مع الشرطة في الإبلاغ عن أي عمل ربما يؤدي إلى ارتكاب جريمة.

٢ ـ عمل المواطنين مع الشرطة على إنارة الشوارع لتأمين سلامة المشاة وتقليل فرص الجريمة.

٣ ـ انضمام المواطنين في مراقبة الجمعيات السكنية والأحياء السكنية الصغيرة.

٤ ـ انضمام بعض المواطنين إلى سيارة دورية الشرطة، حتى يمكن معايشة المشاكل الأمنية، كما أن رجل الشرطة في هذه الحال، يمكن أن يستفيد من خبرات المواطنين ومعرفتهم بالمنطقة.

٥ ـ عقد اجتماعات مشتركة ومنتظمة في منزل أحد المواطنين بالتناوب لمناقشة القضايا الأمنية المحليّة.

٦ ـ اجتماع دوري بين الشرطة مع الآباء والمعلمين في الحي أو في المدرسة لمناقشة مشاكل الطلاب، كالهروب من المدرسة أو اللعب بالشوارع.

٧ ـ تنظيم لقاءات في الحدائق العامة بين الشرطة والمواطنين وذلك من وقت لآخر.

٨ ـ قيام الشرطة والمواطنين في الحي بإعداد ونشر دورية تحتوي على أخبار الحي.

ولكي يتمكن رجل الشرطة المجتمعية من أن يقوم بهذه المهام، لابد له من امتلاك العوامل التالية:

١ ـ امتلاك أساليب التدريب الحديثة

يبقى التدريب من أهم الأركان في الارتقاء بالعمل الشرطي، لذلك فإن تغير نمط التدريب الذي يواكب التحديات المستجدة أمر بالغ الأهمية. وبدون التدريب على الوسائل الحديثة فإن الشرطي يتجمد على معلوماته العتيقة.

وإن العمل الشرطي يحتاج إلى التطوير المستمر، وهذا يتطلب تنمية الموارد البشرية الشرطية، وإن رجل الشرطة لهو أكثر حاجة إلى التدريب المستمر، وذلك لزيادة كفاءته في مواجهة ما يستجدّ من تحدّيات.

وإن التدريب، كما يقول الدكتور عباس أبوشامة، لا يضيف ويحسّن مستوى المعلومات لرجل الشرطة فحسب، بل يدعّم الاتجاهات الموجبه له، ويضعف الاتجاهات السالبة عنده[1].

ومن الأهمية بمكان استعمال كافة تقنيات التدريب الحديثة في العملية التدريبية، لأن التقنيات في العملية التدريبية لا تساعد في زرع ثقة الجمهور برجل الشرطة فحسب، بل تساعده أيضاً على السرعة في اكتشاف الجريمة.

إن للتدريب في الشرطة مردوداً مهماً في الكثير من الميادين، فتدريب رجل الشرطة، وبأسلوب متقدم، يتماشى مع مستجدّات العصر من شأنه أن يضيف ويحسّن مستوى المعلومات لدى رجل الشرطة. على أن المطلوب هو إحداث تغيير جذري في خطط التدريب التقليدي بخطط تتواكب مع الأنظمة الجديدة لعمل الشرطة، وإن نظام الشرطة المجتمعية لا يمكن أن يقوم

(١) ابوشامة، المصدر السابق، ص٤٣.

برجال تكيفوا مع أسلوب تدريب وتأهيل عفا عليه الدهر. كما أن التدريب الذي كان مؤسساً إنما وجد ليناسب نوعاً تقليدياً من العمر لرجل الشرطة.

وهناك قضية مهمة في تدريب وتأهيل رجل الشرطة، وهي قضية الاستمرار في التدريب على كافة التقنيات الحديثة والأساليب الحديثة للانسجام والإبداع في النظام الشرطي المجتمعي.

إن ما يدفعنا إلى قول هذه الكلمات، هو أن الشرطة العربية دخلت، رضيت أم لم ترض، عصر المعلومات بكل ما يحمله من إجرام معاصر ومستحدث، فقد أصبح ما يتطلب من رجل الشرطة غير ما كان مطلوباً من قبل، وأصبحت المعلومة اليوم سيدة الموقف في مكافحة النشاط الإجرامي.

إن الذي يمكن أن نخلص به مما تقدم، أنه قد أصبح للتدريب إستراتيجية خاصة، تنطلق من مبادئّ علمية تؤكد إمكانية إحداث التغيير وإدخال التطوير الذي تنشده المؤسسة الشرطية في مواكبة مستجدات العصر، وأن يكون الهدف من التدريب هو معرفة، ماذا نريد من الشرطي؟ وكيف نريده أن يكون في تعامله مع المواطنين؟، بل كيف نريده في التعامل مع كافة المشكلات والمهددات التي تعترضه؟.

٢ ـ امتلاك العلمية في العمل الشرطي

لم يعد هناك خيار للشرطة العصرية العربية، غير استخدام الأسلوب العلمي في العمل الشرطي، ذلك أن استخدام الأسلوب العلمي هو أمر مهم في مجمل الأعمال الشرطية. وأول تلك الحالات هو التعرف على المشكلات الأمنية التي تواجه المجتمع في اختصاص الشرطة، وكذلك محاولة إيجاد الحلول لها بنفس الأسلوب ا لعلمي.

٣ ـ استخدام المنهج العلمي في البحث الشرطي

ما دمنا قد تحدثنا عن الأهمية العلمية في العمل الشرطي وهو ما يمثل بحد ذاته، تحدياً للشرطة العربية عامة تقريباً، فإنه يجدر في هذا المقام الإشارة للمنهجية العلمية في البحوث الشرطية.

وكما هو معلوم فإنه لا يوجد منهج علمي واضح لإجراء البحوث العلمية الشرطية، وإنما يعتمد في ذلك إلى حد كبير، على المناهج المتبعة في العلوم الاجتماعية واستخدامها في الدراسات الأمنية، ولكن آن الأوان للنظر في إيجاد منهجية علمية خاصة للبحوث الأمنية عامة والبحوث الشرطية خاصة، وبالطبع فإن هذا الأمر سيطرح التساؤل التالي: هل العلم الشرطي علم؟[1].

هذا السؤال نابع من القناعة العلمية بأن لكل علم منهجاً وإن كان الكثيرون يرون أن العلوم الشرطية لم تتبلور بعد في علم يكون له منهج، وكذلك الحال في العلوم الأمنية، كان الالتجاء إلى منهج معروف، ولما كانت أغلب الدراسات والبحوث الأمنية تأخذ الصفة الاجتماعية، لذلك يتم تطبيق المنهج العلمي المتبع في الدراسات الاجتماعية. ولكن إذا كان هناك صعوبة في إيجاد تعريف لعلم يسمى العلوم الأمنية عامة والشرطية خاصة، فإن الأمر يسهل لو تم النظر إلى التطبيقات في الميادين الأمنية والشرطية، ولربما استطعنا تلمُّس طريقنا إلى حدود العلم الأمني أو الشرطي.

لذلك يمكن توجيه هذه الدراسات الوجهة التجريبية للبعد بها عن أساليب التفكير الفلسفي، ولكن التشكيك أيضاً لاحق بهذه المحاولة، وتمت الملاحقة بحكم عدم تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية.

---

(١) أبوشامة، المصدر السابق، ص١٠٤.

لذلك نرى أن التحدي الماثل هو بلورة منهج علمي له خصوصيته للبحوث الأمنية عامة والشرطية خاصة.

وهنا، بالطبع، لا يمنع الاستعانة، بل هو واجب، بمنهج علمي لدراسة البحوث الشرطية.

وفي كل الظروف لابد من مراعاة الضوابط التي تم الاتفاق عليها في قواعد البحث العلمي، وعلى كلّ، فإن البحوث الأمنية عامة والشرطية أيضاً، تقوم على أساس وجود ظاهرة أو مشكلة أمنية، ويكون لهذه الظاهرة أثر ضار في المجتمع، ثم يتم استخدام منهج علمي في دراستها للوصول إلى نتائج محددة.

ويعد اختيار مشكلة البحث وصياغتها من أهم خطوات البحث الأمني. وأن هناك أسساً يقوم عليها اختيار المشكلة ثم صياغتها وتحديد المفاهيم والفروض، وتحديد نوع الدراسة وتحديد منهج البحث، أي الطريق العلمي المؤدي إلى البحث عن الحقيقة بوساطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

وبما أن المنهج العلمي للعلوم الاجتماعية هو السائد في البحوث الأمنية فإن المنهج قد يكون المسح الاجتماعي أو منهج دراسة الحالة، أو المنهج المقارن أو المنهج الإحصائي، ويتم تحديد وسائل جمع المعلومات أو البيانات كاستعمال الاستبانة مثلاً، أو المقابلة، وتحليل الأسئلة وصياغتها، ثم اختيار مجتمع البحث واختيار عينة البحث، بحيث تكون ممثلة لمجتمع الدراسة.

وبعد ملء الاستبانة تأتي مرحلة مراجعة البيانات ثم تصنيفها وتفريغ البيانات وتبويبها وتحليلها، ثم استخلاص النتائج والتوصيات. هذا هو المنهج الذي تسير عليه معظم الدراسات الأمنية الآن، وهو اتباع منهج الدراسات في العلوم الاجتماعية.

لذلك، وكما يسأل الدكتور عباس أبوشامة مرة أخرى، ألم يحن الوقت لإيجاد منهج خاص للعلوم الأمنية عامة والعلوم الشرطية خاصة؟ هذا إذا كانت هناك قناعة بأن العلوم الأمنية هي علم منفصل، ولاشك أن اللجوء إلى ميادين التطبيق في الحوادث الأمنية سيوصلنا إلى هذه القناعة. ويبقى التحدي في تحديد منهج علمي منفصل للعلوم الأمنية بما فيها العلوم الشرطية، يبقى تحدياً قائماً أمام العاملين في الحقل الأمني.

النتائج

من خلال هذه الدراسة فقد أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

١ ـ أن هناك تحديات حقيقية ماثلة أمام رجل الشرطة العربية في القرن الحادي والعشرين، فقد ظهرت العديد من التطورات العلمية الجديدة، مما أوجد واقعاً جديداً، يوجب على الشرطة العربية أن تعمل من خلاله، وإن هذا الواقع الجديد خلق مهمات جديدة لرجل الشرطة العربية.

٢ ـ لم يعد مقبولاً من الشرطي العربي أن يبقى في مكتبه ينتظر وقوع الجريمة، بل لابد له من الخروج لتكون له مشاركة أكبر من ذي قبل في العمل الاجتماعي، وإن ذلك قد يساعد في عدم وقوع الجريمة، أو سهولة اكتشافها، كما أن عليه التخلص من العلاقة التقليدية التي كانت سائدة بينه وبين المجتمع، والقفز فوقها، والبحث عن أسس لعلاقة تقوم على التعاون في العمل الأمني بينه وبين البيئة التي يعيش فيها ويتعامل معها.

٣ ـ نخلص مما تقدم في هذه الدراسة إلى ضرورة التوسع في وظيفة رجل الشرطة، لتشمل قيامه بالأنشطة الوقائية، ذات الطابع الاجتماعي والروح الودية حيث يطالب المواطنون، بصورة عامة بالمشاركة مع دوريات الشرطة الراجلة أو الراكبة، الأمر الذي يعزز فكرة إشعار المواطن بأنه جزء من نظام إقرار العدالة في وطنه، وهي بهذا تعمل على إشراك المواطنين في نشاطها.

٤ ـ أن أسلوب تدريب الشرطة العربية، يمثل اليوم تحدياً حقيقياً لعمل رجل الشرطة، ولابد من إعادة صياغة الاساليب التدريبية من كل جوانبها لتتواكب مع فكرة الشرطة المجتمعية التي أشرنا إلى مفهومها في هذه الدراسة، ولابدّ لأساليب التدريب أن تشمل إمكانية استخدام التقنيات الحديثة والتأقلم معها، لكي يستفيد منها الجهاز الشرطي في شتى مجالات عمله، سواء في سرعة اكتشاف الجريمة، أم في سرعة الاستجابة لمتطلبات الجمهور في حياته اليومية، وإن العجز عن الاستفادة القصوى من كل التقنيات الحديثة والمتجددة هو طريق يؤدي إلى العجز في أداء الواجب الشرطي.

٥ ـ أنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة، قد خرجت دعوة عالمية، ولكل القوات الشرطية، بما فيها الشرطة العربية، لإعادة النظر في هياكلها وتشكيلاتها وأنظمتها، وكذلك إعادة النظر في مصادر معلوماتها وأجهزتها المعلوماتية، والاعتماد على كل العناصر المغذّية للعمل الشرطي، وذلك لمقابلة أي تحديات مفاجئة، وغير مرئية، وألا تؤخذ على حين غرة، وكما أكدت هذه الأحداث أهميّة العمل التنبئيّ للشرطة.

التوصيات

بناء على ما حددته هذه الدراسة لواقع الشرطة النظامية في العالم العربي، وبناء على التحديات الأمنية التي يعيشها عالم اليوم، فإننا نوصي بما يلي:

١ ـ تحسين صورة العمل الشرطي الرسمي، وذلك عن طريق مبادرات رسمية، ترفع من كفاءة رجال الشرطة في التعامل مع المواطن وتحسين الوضع المعاشي والاجتماعي لرجل الشرطة، وتبسيط الإجراءات الأمنية، وحماية حقوق الإنسان أثناء إجراءات الشرطة، عبر أساس مبدأ: المتهم بريءحتى تثبت إدانته.

٢ـ اتخاذ الإجراءات التي تجعل مهنة العمل الشرطي مهنة محببة وجذّابة تتزاحم عليها الكفاءات التقنية والعلمية المتطوّرة.

٣ـ التربية الأمنية الإنسانية، وذلك عن طريق تعريف الصغار بموضوع الأمن وأهميته، بطريقة علمية من شأنها أن تمحو الصورة التي يراها هؤلاء الصغار، وهم يرون رجال الشرطة يضربون المواطنين، ويجب ألا تقف أساليب التربية هذه عند عمر معين، بل يجب أن ترافق المواطن حتى كهولته.

٤ ـ إعطاء الأهمية لعمل الشرطي العربي من داخل المجتمع المسؤول عن أمنه، والعمل مع المجتمع، أي الدخول في شراكة مع المواطنين في العمل الشرطي الأمني، وأن يتعاونا معاً في أداء الواجب الأمني، وأن يكون للمواطن دور أمني، ولرجل الشرطة دور اجتماعي أكبر، وذلك بإيجاد نظام لشرطة المجتمع وفق أسس إسلامية وعربية.

٥ ـ زج المجتمع وخاصة الأفراد المؤثرين فيه، كعلماء الدين وأساتذة الجامعات والمدارس، بالقيام بدور المصالحة بين المجتمع ورجال الشرطة، وذلك من خلال التوعية بأهمية الشرطة في حماية أمنهم.

٦ ـ التركيز على العلم والتعليم في العمل الشرطي العربي، بحيث يعتمد على البحوث العلمية، وأن يتم رصد المزيد من الموارد المالية لإجراء البحوث الشرطية التي تحقق الغاية من إنجاح عمل الشرطة المجتمعية، واعتبار العمل العلمي من صميم العمل الشرطي.

٧ ـ إعادة النظر في أسلوب التدريب ووسائله، بحيث تنسجم مع الأسلوب الجديد لعمل الشرطي، وعلى أن يحقق المتطلبات الضرورية لإعداد رجل الشرطة في ضوء تطبيق نظام شرطة المجتمع.

٨ ـ المشاركة الأهلية في عمليات الشرطة، وذلك بتقديم المعلومات والمساعدة في إجراءات مكافحة الجريمة وتقليل فرص تحقيقها، أو على الأقل، التخفيف من أضرارها.

٩ ـ قيام أعضاء المجتمع بمهام أمنية وصولاً إلى أن تكون المؤسسات المجتمعية، أهلية كانت أم رياضية ركناً فاعلاً من أركان نظام الشرطة الاجتماعية.

١٠ ـ إعطاء رجل الشرطة بعضاً من السلطة التقديرية في العمل الميداني، وعدم تكبيله بالعمل بناء على ما أوجبه النظام والقانون فقط.

١١ ـ التركيز على التقنيات الحديثة في العمل الشرطي في كل جوانبه، فالتقنية الحديثة والمتجدّدة تعطي الشرطة سلاحاً جديداً فعّالاً ومؤثراً في العمل الشرطي، وإن التقنيات الحديثة في كل جوانب العمل

الشرطي، لا تقتصر على الحاسب الآلي فقط، وإنما أصبح هناك الكثير والعديد منها التي يمكن للشرطي أن يفيد منها بعد تدريبه على استعمالها والتعامل الإيجابي معها.